

تمهيد:

يأتي هذا الفصل في إطار الدراسة النظرية لمعوقات التنمية الاجتماعية، وذلك لتوضيح طبيعة هذه المعوقات والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها والنتائج المترتبة عليها، إذ أن العوامل التي تعوق التنمية وتقف عقبة في سبيل تحقيقها لأهدافها تتفاعل وتتساند بعضها مع بعض، منها ما هو داخلي يتصل بالبناء الاجتماعي، وهي المعوقات الداخلية، ومنها ما هو خارجي يتصل بطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة وكذلك طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، لذا فإنه يمكن تصنيفها وفقاً للآتي:

3-1- المعوقات الخارجية:

هذه المعوقات مرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة وانعكاساتها ويذهب "ميردال" إلى أن العلاقات الدولية بين المجتمعات المتفاوتة النمو هي السبب في التخلف (1).

3-1-1- العولمة:

من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف دقيق للعولمة بسبب كثرة التعريفات بشأنها، ومع هذا - واختصاراً للمسألة البحثية - نقدم تعريف صادق جلال العظم لها، إذ يقول: "العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها... والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره (2)".

ولقد ظهرت عدة اتجاهات تحرس وتكرس العولمة، وبصورة فعلية بعد الحرب العالمية الثانية حتى تمكنت من بلورته حالياً وهو الآن أصبح واقعا مفروضاً على الدول المتخلفة ويظهر ذلك من خلال الاتجاهات التنموية الحديثة كاتجاه النماذج والمؤشرات والاتجاه الانتشاري الثقافي واتجاه المكانة الدولية والتركيز على ضرورة الالتزام بها لأنها في نظر أصحاب هذه الاتجاهات "البلد الأكثر تقدماً يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدماً (3)".

وللعولمة تجليات متعددة، إلا أن مظهرها الأساسي تكثف اقتصادي للقوى العظمى واحتواء المراكز للأطراف وبالتالي التركيز في الدول الصناعية والتهميش والتبعية للأطراف

(1) حسن إبراهيم عيد: مرجع سابق، ص 101

(2) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ حوارات لقرن جديد، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط2، 2000،

ص23

(3) السيد الحسني: مرجع سابق، ص90

التي حاولت الفكك منها إبان حركة التحرر الوطني، وتستحيل بذلك التنمية المستقلة (1). وتتخذ العولمة أشكالاً عدة أشهرها الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الشركات سيتاح لها إمكانية انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها العربية من خلال تهميش مصالحها لمصلحة فئة أو فئات ترتبط مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات. ويزيادة استثمارات ونفوذ هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي، هذا الأخير الذي يرهن مستقبله الاقتصادي بحيث تجعل من استثمارات تلك الشركات تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في البلد النامي وبالتالي تعميق التبعية وتفكيك قاعدة الدولة الوطنية في غياب استراتيجية اقتصادية سياسية للدفاع أو الهجوم، مما يؤدي إلى فرض شروط اقتصادية قاسية تفقد الهوية الاقتصادية والتنمية الكونية بدل التنمية الوطنية وفرض الرأسمالية (2).

أما فيما يخص موقف المجتمعات المتخلفة من العولمة فهناك معركة كبيرة أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل وهناك اتجاهات تقبل العولمة بدون تحفظات باعتبارها لغة العصر - وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة - وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة وتدرك أن العولمة عملية تاريخية حقا ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتميتها (3).

وعلى الدول النامية الآن العمل من أجل الاستفادة من العولمة وأخذ ما هو إيجابي وترك ما هو سلبي وفهمها ودراستها بدلا من مهاجمتها والتخويف منها ولفت الانتباه إلى التفريق بين الجانب العلمي للعولمة - ومنه الأبعاد المتصلة بالعالم ومنجزاته كثورة المعلومات - والجانب الأيديولوجي فيها - أي مصالح متحيزة وغير عادلة (4).

3-1-2- المديونية الخارجية: الديون إحدى المحاور الرئيسية التي تشكل كثيرا من مظاهر التحدي لعمليات التنمية الشاملة في البلاد المتخلفة وزيادة الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف. وترتبط دراسة مشكلة المديونية بطبيعة الظروف العالمية التي شكلها النظام

(1) حسن حنفي وصادق جلال العظم: مرجع سابق، ص ص 23-24

(2) مها دياب، "تهديدات العولمة للوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، فيفري 2002، ص 155

(3) السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة: ميرت للنشر والمعلومات، 1999، ص ص 31-32

(4) زكي ميلاد: الخطاب الثقافي العربي (اجتراري) لا يعرف التجديد والإبداع، في

الاقتصادي العالمي والذي بدأ يتحدد معالمه الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ولجوء الدول المتقدمة لاستحداث أساليبها الاحتكارية الرأسمالية وفشل الاحتكارات الاستعمارية القديمة (1). وتنشأ الحاجة للتمويل الخارجي نتيجة لوجود فجوة في الموارد المحلية أي بسبب زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي.

ولقد تطورت صورة الديون الدولية بشكل يثير الانتباه ويدعو للقلق ابتداء من النصف الثاني من عقد السبعينات للقرن العشرين حتى الآن، في شروط انسيابها إلى البلاد النامية وفي الأعباء الحقيقية التي نجمت عنها، حيث شهدت ديون الدول النامية تزايداً مستمراً وتضخماً شديداً في حجمها منذ أواخر الخمسينات حتى الآن، ففي عام 1956 كانت تلك الديون تقدر حوالي 18 مليار دولار وبلغت عام 1988-1229 مليار دولار، وكانت خدمة الديون لا تزيد عن 2,6 مليار دولار في عام 1956 وأصبحت تستوجب 1305 مليار دولار في عام 1986 (*). هذا النمو الشديد الذي حدث في هذه الديون وما يجره من نمو متعظم في أعبائها وجدت العديد من الدول المدينة نفسها أمام اختيار مرير بين النمو والتنمية من ناحية وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى (2).

في المقابل نجد أن بعض المؤشرات الاقتصادية لجملة الديون الخارجية في البلاد النامية تشير إلى مدى تأثير هذه الديون على واقع ومحتويات التنمية في هذه الدول إذا استخدم مقارنة حجم هذه الديون كنسبة مئوية من حجم الصادرات والسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها هذه الدول أو بالنسبة لحجم الناتج القومي الإجمالي أو علاقة إجمالي خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات وحجم مدفوعات الفائدة (3).

وبجانب ذلك لا يمكن فهم مشكلة الديون كأحد المعوقات الخارجية للتنمية الاجتماعية دون دراسة واقع عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، الدراسة الأولى (الديون والاستثمار وتحديات التنمية في

العالم الثالث - مع الإشارة إلى المجتمع المصري-)، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000، ص 62

(*) بلغت الديون الخارجية الجزائرية سنة 1999 29,150 مليار دولار وخدمة الدين 5,11 مليار دولار في حين كان إجمالي الناتج الوطني 47,23 مليار دولار، للمزيد من الإطلاع، أنظر الملف الإحصائي: في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية- البصيرة -، العدد 2، الجزائر، 2000

(2) حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، بيروت: الدار الجامعية، 1998، ص

ص 241-242

(3) حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 34-38

أي نوعية العوامل الخارجية والداخلية التي تساهم في تحديات عملية التنمية. فالديون أصبحت تعترض عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أدت إلى تفاقم عوامل الفقر والسكان والبطالة والجريمة وقلة النمو الاقتصادي والدخل الفردي والقومي والغلاء وزيادة عجز ميزانية المدفوعات وزيادة الضرائب وعدم الاستقرار السياسي والإقليمي والطائفي والشواهد الميدانية المتعددة خير دليل وبرهان على ذلك في الوقت الحاضر⁽¹⁾. ومن جانب آخر فإن القروض والاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تستغل في مشروعات استهلاكية ومجالات غير إنتاجية^(*) كما أنها- أي القروض- تكون ذات فوائد عالية وشروط قاسية وتعسفية تؤدي إلى زيادة ديون تلك الدول النامية وما يترتب على ذلك من قيود وضوابط وتبعية تجاه تلك الدول المتقدمة. وبالتالي ضمان استمرار احتياج الدول النامية للدول المتقدمة في حصول الأولى على الآلات وقطع الغيار اللازمة لمشروعاتها التصنيعية المختلفة، ومراعاة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال لها بما يحقق عدم الاستغناء عن الدول المتقدمة في أي مرحلة. وعموما تؤدي زيادة الاعتماد على القروض والمعونات والخبرات الأجنبية بشكل مكثف إلى مزيد من التبعية الاقتصادية وعدم الاعتماد على الذات⁽²⁾.

3-1-3- الاستعمار: اعتمدت الدول الاستعمارية أساسا على تفوقها التكنولوجي واستفادت من تقنيات الأسلحة لغزو دول الجنوب، وكانت الدول الغازية تستعمل البطش العسكري دون هوادة لإخضاع شعوب الجنوب من إبادة جماعية وفرض العمل الإجباري وتدمير الصناعات المحلية واستخدام الأساليب النفسية والعنصرية، ولا شك أن هذه الأساليب الاستعمارية القمعية قد تركت آثارها المدمرة على مجتمعات الجنوب، فهي المسئول الأول

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 2-3

(*) القروض إذا وجهت إلى الاستهلاك أو مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة (الخدمات) أو إذا استخدمت في أغراض سياسية وعسكرية كل هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى بطء معدل النمو وإلى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات.

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار المجتمع) الإسكندرية: دار المعرفة

عن التشوهات البنيوية وهي المسؤولة عن خلق الفجوة الراهنة بين العالمين المتقدم والمتخلف، وإعاقة حركة التنمية في مختلف المجالات (*).

ونجد أيضا أن القوى الاستعمارية الغربية قد حكمت الدول المتخلفة حكما غير مباشر مستعينة في ذلك بالبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم حينئذ، كما لعبت هذه القوى الاستعمارية الدور الأكبر في ظهور وتدعيم الطبقة الحاكمة الوطنية الجديدة بحيث ترتبط مصالحها ارتباطا عضويا بمصالح القوى الاستعمارية (1) حتى تظل مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعات والمشروعات التي تديرها وسوقا رائجة لتسويق منتجاتها ومجالا خصبا لاستثمار أموالها، لذلك فهناك ترابطا بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار وبين واقع ومستقبل البلاد النامية (2).

إن أي تجاهل للدور الذي لعبه الاستعمار والرأسمالية في الاستنزاف والاستغلال في الدول المستعمرة يعتبر مجافاة للحقيقة والواقع ومحاولة للتضليل، ولقد حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صور ملتوية تمكنه من ربط الدول النامية بعجلة التبعية، فهو يحاول في كل مرحلة أن يحدث ثغرة يدخل فيها إما على مستوى القيادات أو التركيب الاجتماعي أو الأنماط الثقافية (3).

لقد عمد الاستعمار إلى خلق ظروف اجتماعية متخلفة في المستعمرات، حيث لم يقد بأي جهد تنموي إلا بالقدر الذي يخدم مصالحه فقط، والنظام الاستعماري الجديد - الذي تنزعمه الولايات المتحدة الأمريكية - يقوم على التسلط الاقتصادي والتقني والثقافي، وذلك خلافا للاستعمار التقليدي الذي كان قائما على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر، ويرتبط النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يسيطر عليه الشمال بسيطرة عسكرية مالية وتقنية وتجارية مطلقة عبر آليات تعمق إنشداد الدول النامية نحو الغرب وتمحور اتجاهاتها

(*) لقد أوضح "هانتر" التأثير الضار الذي أحدثه الاستعمار في جنوب شرق آسيا وإدخاله القوانين الغربية، فأدى ذلك إلى حدوث فوضى هائلة في الحياة التقليدية والقضاء على روح الإخلاص المرتبطة بهذه القيم، ففما الفساد وظهرت الرشوة وإفساد القضاء وخلق طبقة سيئة من المحامين الوطنيين، مما حرم بقية قطاعات المجتمع من كفاءة هؤلاء وإسهامهم بما يفيد المجتمع، أنظر السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 65

(1) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 65

(2) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 167

(3) إحسان محمد حفطي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 14

التنمية⁽¹⁾. من الواضح أن الاستعمار بشكله القديم أو الحديث يمثل أحد أهم الأساسيات المساهمة في حالة التخلف وتعميق الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة.

3-1-4- التبعية والتخلف: يشير السيد الحسيني إلى أن مفهوم التبعية هو موقف مشروط يتوقف بمقتضاه اقتصاد دولة على تطور واتساع اقتصاد دولة أخرى، ويصبح بذلك النمو الذي قد يتحقق في الدول التابعة محققاً أساساً لأهداف الدول المسيطرة⁽²⁾، وللتبعية عدة أشكال منها:

- **التبعية التجارية:** تتزايد تبعية البلدان النامية للغرب الرأسمالي في ميدان التجارة، علماً بأن معظم التجارة الخارجية للبلدان النامية تتجه صوب الدول الصناعية الرأسمالية وهي تخسر في تجارتها مع هذه الدول ما بين 50-100 مليار دولار سنوياً. حيث يقتصر التصدير من الدول النامية على نوع محدود من المنتجات (تصدر غالباً في شكل مواد أولية أو شبه أولية) ويقتصر تصديرها إلى عدد محدود من البلاد المتقدمة وفقاً لما تمليه من شروط تحقق مصالحها الاقتصادية أساساً، وبالتالي تكبيل الاقتصاد القومي للدول النامية واستغلال الدول المتقدمة سيطرتها لإبقاء الأولى في حالة تخلف اقتصادي مع إجهاد أي محاولة للتصنيع بها، وذلك حتى تظل مصدر تحصل منه الدول المتقدمة على احتياجاتها من المواد الخام وسوقاً ضخمة لتصريف الفائض من إنتاجها الصناعي فيها. بالإضافة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تزيد من سيطرتها على الاقتصاد العالمي وبخاصة اقتصاد الدول النامية عبر التجارة الدولية⁽³⁾.

- **التبعية المالية:** إن استثمار الأموال الأجنبية في البلاد النامية لا يمثل إضافة إلى مواردها المالية، بل هو في الغالب يفقدها جزءاً من ثرواتها، هذه العملية التي شهدتها الدول النامية منذ عقود السيطرة الاستعمارية المباشرة مازالت تبحث عن المجالات الأوفر والأسرع ربحاً والأقل مجازفة، وهذا ما قاله الدكتور "فؤاد مرسي" من أن الرأسمال الأجنبي يعجز عن إجراء التنمية، إذ أنه رأسمال احتكاري يحقق أرباحاً تصدر إلى الخارج بدل استثمارها في الداخل.

(1) فتحي محمد قنوص، أزمة التنمية (دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث)،

القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط2، ب ت، ص 22

(2) محمد شفيق، السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت، ص 34

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات... نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص 81

- **التبعية التكنولوجية:** وتتخذ أشكالا متعددة، فأى مشروع صناعي أو خدمي يعتمد على وسائل عمل متقدمة تكنولوجيا لا تمتلكها البلدان المتخلفة وعليها بالتالي أن تستوردها بتكاليف مرتفعة جدا وتستورد قطع غيارها، ومن جهة أخرى فهي لا تمتلك الخبرة اللازمة لتشغيلها فتضطر لاستخدام الخبراء والفنيين الأجانب وبأجور مرتفعة مما يساهم في البطالة المحلية. هذا مع العلم أن التكنولوجيا ليست مجرد آلات ومنظومات إنتاجية بل هي نتاج لظروف تاريخية معينة لذا لا يمكن نقلها ببساطة، وفي هذا الشأن يقول "دي برنيس" **D.Bernis** في معرض رفضه لاستيراد التكنولوجيا من البلدان الرأسمالية: "إن الآلة الرأسمالية تحمل في طياتها سمات عملية الإنتاج الرأسمالي".

- **التبعية العسكرية:** لعل أكبر قنوات تسرب أموال البلاد النامية إلى خزائن الاحتكارات العالمية عن طريق الإنفاق على التسلح، إذ أن الدول الرأسمالية تحت الدول النامية على سباق التسلح بخلفها مناطق توتر دائمة ووقوفها في وجه الحول للنزاعات الإقليمية بهدف ابتزاز الأرباح الطائلة وتستعيد أضعافا ما قد تكون قد دفعته للبلدان النامية على شكل مساعدات أو مساهمة في التنمية، وتكرس بذلك تبعيتها لها وتعيق أي تنمية حقيقية فيها. بالإضافة إلى أن بعض التجهيزات العسكرية المباعة إلى الدول النامية خارقة التعقيد فتضطر هذه الدول إلى استخدام العسكريين الأجانب فتفقد أكثر فأكثر استقلالية قرارها (1).

أما التخلف فهو حالة تخلف الأساليب الفنية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في ذلك الوقت، والذي استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى في أماكن أخرى من العالم. حيث نجد أن "جاكوب فيرنر" يعرف البلاد المتخلفة هي التي لا يتوافر لها إمكانيات زيادة استخدام رأس المال أو العمل أو الموارد الطبيعية في تحقيق مستوى أعلى من المعيشة لسكانها (2)، أما "بتلهام" في تفسيره لظاهرة التخلف في البلاد النامية أشار إلى ثلاثة عوامل:

- **التبعية على المستويين السياسي والاقتصادي،** فعلى المستوى الأول نجد الدول الرأسمالية تمارس ضغوطات قوية على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام موال لها وعلى المستوى الاقتصادي نجد صورا عديدة للتبعية التجارية والمالية.

(1) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 134-141

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات... نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص 87

- الاستغلال وتحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري، ويتخذ الاستغلال أيضا- شأنه شأن التبعية - صورا عديدة كالاستغلال المالي والاستغلال التجاري.

- التجميد، أي أن يظل النمو الاقتصادي للدول المتخلفة في حالة تكييل دائم، ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية كالاقتطاعات المفروضة على هذه البلاد، وعوامل داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية (1).

وبالنظر إلى ظروف التخلف المتعددة، نجد منها ما يعتبر أن الاستعمار في سبيل الحفاظ على مكاسبه يمنع الدول المتخلفة من النهضة، وعلى صعيد البنية الداخلية فإن البرجوازية الوطنية هي المسؤولة عن فشل الأنظمة التقدمية، أما الطرح التراثي فإنه يعتبر سبب التخلف هو التخلي عن الأصالة الدينية والتقليد للغرب على شتى المستويات، أما الطرح الليبرالي فإنه يعتبر أن استمرارية التخلف في تلك الدول هو فشل التجارب الاشتراكية لعدم ملاءمتها لهذه المجتمعات (2). كما تناوله الدارسون أيضا بحصر مظاهره المادية، فانتهقوا بذلك من فهم وتشخيص جوهره، وتعرض القليلون إلى تشخيص أسبابه إلى تخلف الإنسان علميا وتنظيميا والظروف الاجتماعية المعيقة للنمو. والتخلف بذلك هو تكامل مجموعة من القوى والخصائص والظروف الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية والعالمية لتكون مجتمعا متفهدرا ومتدينا في مستوياته الاجتماعية وقدراته الذاتية (3).

ولكن هذا لا يفي دور العوامل الداخلية المتعلقة بالتخلف وبتراكمه، وكذلك بطبيعة النظام الاجتماعي أو السياسي والاقتصادي وما يمكن أن تتضمنه العملية التنموية من أخطاء تتعلق بطبيعة استراتيجيات أو نماذج تنموية مغايرة للواقع. وقد أشار "ماير بالدوين" إلى ذلك "إن التخلف لا يظهر بصورة أساسية إلا في ضوء تكامل العوامل الداخلية والخارجية بما فيها البناء الاجتماعي القائم" (4).

من هذا المنطلق فإنه من المنطقي أن نتناول المعوقات الداخلية للتنمية الاجتماعية لكي تتكامل الرؤية النظرية لمعوقات التنمية الاجتماعية.

(1) محمد شفيق، السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص 92

(2) فؤاد حيدر، مرجع سابق، ص 48-49

(3) محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، مرجع سابق، ص 42-43

(4) إحسان محمد حفطي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 14

3-2- المعوقات الداخلية: وهي تلك العوامل الكامنة في البناء الاجتماعي

والاقتصادي للمجتمع الذي يعاني التخلف والخلل في مسيرته التنموية.

3-2-1- المعوقات الاجتماعية: وهي تشمل المعوقات الديموغرافية والثقافية والنفسية:

يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية، حيث تعاني معظم هذه الدول من زيادة في أعداد سكانها لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له آثاره السلبية على الاقتصاد القومي، إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان، لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين⁽¹⁾. لذا فإن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثارا سلبية على التنمية تعد بمثابة مؤشرات للتخلف وتحديات (معوقات) للتنمية في المجتمع وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل وباعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
- تتأثر كفاءة الخدمات المقدمة للسكان بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدمية وهو ما يؤثر على تنمية المجتمع.
- تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.
- تؤدي مشكلات التزايد السكاني إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مما يستلزم إنفاق جزء من موارد الدولة لمواجهتها وكان يمكن توجيه إنفاقها في المجال الاستثماري الذي يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.
- تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي والثروات الطبيعية.

(1) محمد شفيق، السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص 51-57

- ينجم عن الزيادة السريعة في السكان تفاقم حدة مشكلة البطالة خاصة المقنعة (*) مما يزيد من أعداد القوى البشرية الذين لا يضيفون شيئاً إلى الناتج الكلي (1).

- يؤدي تضخم السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة إلى تحول النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية (2).

وعلى ذلك يعتبر السكان معوقاً من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، إذ أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية للمجتمع تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع. كما أن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات. وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوفرة والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية أيضاً إذ أن انخفاض هذه المستويات إلى الدرجة التي تحول بين المجتمع وبين الاستفادة من طاقات أفرادها في عملية التنمية يعتبر أيضاً معوقاً هاماً للتنمية (3).

من جهة أخرى فإن التنمية لا تعني التقدم الاقتصادي وزيادة الإنتاج فحسب، بل تعني كذلك عدالة توزيع الثروة والدخل، ذلك أن عدالة التوزيع شرط ضروري لإثارة الحماس بين المواطنين، لأنه إذا كانت ثمار التنمية تتركز في معظمها في أيدي قلة من أفراد المجتمع فلن تؤمن الجماهير بجدوى التنمية إذا كانت لا تتعكس آثارها عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة. كما أن هذه الفوارق قد تخلق ميلاً للاستهلاك ونقصاً في الادخار من أصحاب الدخل المنخفضة بتقليدهم للخط الاستهلاكي لأصحاب الدخل المرتفعة من أجل التفاخر مما يعوق تكوين رأس المال الذي هو عامل رئيسي في تحقيق التنمية الشاملة (4).

كذلك فإن سوء توزيع السكن جغرافياً، وهو ما يشار إليه (بخلل النسق الإيكولوجي) أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانياً، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما

* () أنظر تعريفاً للبطالة المقنعة ضمن المعوقات الاقتصادية ص

(1) محمد شفيق، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص 57-58

(2) نفس المرجع، ص 51

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 170

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 168-169

يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها والتي توجد بها مناطق حضرية وأخرى ريفية (1).

إلى جانب سمة التحضر في البلاد المتخلفة فإن هناك ظاهرة أخرى تسودها يطلق عليها ظاهرة الثنائية الإقليمية (*)، حيث يؤدي الاهتمام المتزايد بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية في البلاد الفقيرة إلى مشكلات كبيرة تقف حائلا دون نجاح العديد من مشروعات التنمية في القطاعات الريفية بسبب استقطاب المراكز الحضرية لغالبية الخدمات والأنشطة الصناعية والاستثمارية ومراكز البحث العلمي وأجهزة الحكومة وغيرها من الأجهزة والأنشطة الإنتاجية والخدمية، وبسبب ذلك بالضرورة نمو وتضخم المدن والمراكز الحضرية من جانب، وإهمال القرى والمناطق الريفية من جانب آخر، وبالتالي حدوث ما يعرف بالتفاوت الريفي الحضري وتتحول المناطق الريفية إلى مراكز طرد فتتأثر بها مشروعات التنمية وتهمل الأراضي والمشروعات الزراعية، بينما تزداد مشكلات المدينة ومعاناتها من جهة أخرى، وهي أمور تعوق من جهود التنمية في المجتمع (2).

إضافة إلى أن زيادة الكثافة السكانية في مناطق بعينها ونقصها في مناطق أخرى يؤدي إلى زيادة الأعباء الخدمية وبروز الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأولى في نفس الوقت الذي يؤدي عدم تنمية المناطق الثانية وعدم تحقيق الاستغلال الأمثل لثرواتها وإمكاناتها وعدم تحقيق علاقة متوازنة بين سكانها وثرواتها، وهي أمور تعد بحق من معوقات التنمية.

أما من الناحية الثقافية، فتعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامة كثيرة بعضها يحض على شيء والبعض الآخر يحض على نقيضه (3)، وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها، ومن أهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية مايلي:

(1) محمد شفيق: السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص 59

(*) ويقصد بها وجود هوة كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد يتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي.

(2) نفس المرجع، ص 59-60

(3) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 154

- التقاليد السائدة في المجتمع: تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا، ويرتبط بالتقاليد السائدة الاتجاه نحو القدريّة ونقص السيطرة على البيئة الطبيعية.

- المعتقدات السائدة: ولها دور فعال في إعاقة التنمية، والأمثلة كثيرة في البلاد النامية (*) التي تجعل من السكان يقاومون مشروعات التنمية وخاصة التنمية الزراعية إذ يرفضون زراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بالمحاصيل التقليدية.

- القيم: القيم كما هو معروف هي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، فإذا كانت القيم جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى، لذلك فلا بد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية، حيث يتم رفضها من قبل المواطنين لأنها غير مألوفة عندهم أو لارتباطهم ببعض القيم الدينية (**). كما تتدخل المكانة والمرتبة الاجتماعية في التحاق الرجل بعمل معين ورفضه أعمال أخرى، فهو لا يقبل على كل ما يسيء إلى الجماعة القرابية التي ينتمي إليها والتي يستمد منها مكانته الاجتماعية (*). فوحدة الجماعة وتماسكها يعتبران من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى العمل على المحافظة على تلك الوحدة وذلك التماسك واستمراره حتى وإن كان ذلك متعارضا مع مصلحته (1).

إن القيم الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي

(*) في السودان قاوم أفراد قبيلة بيجا استخدام المحركات الميكانيكية في حرث الأراضي الزراعية اعتقادا منهم بأنها تفسد الأرض الزراعية وتقلل خصوبتها.

(**) أوضح مثال على ذلك إعراض الهندوس عن تربية الأبقار تربية اقتصادية حيث لا يتم استخدام لحومها وألبانها استخداما أمثل.

(*) يرفض البدو سكان الصحراء العمل الزراعي الذي يعتبر في نظرهم من أحقر المهن التي يقوم به الإنسان، بينما يعتبر الرعي من أشرف المهن، لذلك لا يقبلون تملك الأراضي الزراعية أو استصلاحها في بعض المناطق على اعتبار أن الزراعة لا تدخل في قائمة أعمال البدوي، وهذا يؤثر على الإنتاج الزراعي في هذه المناطق، وبالتالي في مشروعات التنمية التي تنفذ في هذه المناطق.

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق ص ص 174-177

تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح، لذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ، ومن القيم والمعايير التي تعوق التنمية مايلي على سبيل المثال:

- الانعزالية والتوكل على الغير.
- عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحتقاره (**).
- عدم تقديس العمل كقيمة.
- عدم الإيمان بالجديد والتخويف من المستحدثات.
- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقت نصف المجتمع تقريبا⁽²⁾.

هذا ولا يمكننا أن نستبعد المعوقات النفسية أيضا، إذ أن قبول أو رفض الجديد الذي يطرأ على المجتمع يعتمد على العوامل النفسية مثل الرضا والقبول أو الرفض، كما أن إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره يتوقف على الثقافة السائدة. ففي الكثير من البلاد النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد رغم الانتقادات الموجهة إليه بل يزرعون إلى مقاومة التغيير. كما يخشى الكثير من الأفراد بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد. ويسود اعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي إلى تفكك وحدتهم، لذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير وتلعب الشائعات خاصة في المجتمعات الريفية دور عميق في ترسيخ هذا الاعتقاد، وهذا لعدم المعرفة بالمشروعات والتغيير ونتائجه⁽³⁾.

كما تنتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية ووسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم الماضي^(*).

(*) النظر إلى العمل اليدوي والفني في مختلف المشروعات الصناعية أو الزراعية على أنه أقل مستوى من الأعمال الأخرى كالتجارة والوظيفة في القطاع العام أو في قطاع الخدمات.

(1) عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 153-154

(3) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات... نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص 92-93

(*) في الإتحاد السوفيتي مثلا قاومت نظم الملكية الخاصة وحوافز الإنتاج ونظم التوريث وكل ما يسود البناءات الأسرية والعائلية من قيم وتصورات وأنماط قاومت كل هذه الأوضاع القديمة وتمردت ووقفت كعقبة في وجه قوى التغيير الثوري

ولما كانت برامج التنمية يشرف على تنفيذها أجهزة حكومية فقد يسود الاتجاه في بعض المناطق نحو عدم الثقة في هذه المشروعات، وذلك للاعتقاد بأن الحكومات لا تسعى إلى تحقيق الخير للمواطنين بل هدفها تحصيل الضرائب، ويتضح ذلك حين تقوم أجهزة الإحصاء بتعداد السكان والبحوث المتعلقة بميزانية الأسرة، لذا كانت عملية التوعية السابقة على تنفيذ المشروعات وإدراك أهداف التنمية مهمة لضمان تفاعل أفراد المجتمع معها وتقبلها (1).

وهناك أيضا معوقات اجتماعية أخرى منها:

- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: التعليم هدف أساسي للتنمية، لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم ومستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، حيث كلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما - وخاصة في المراحل العليا - كان ذلك دليلا على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية وارتفاع الدخل.

ولا شك في أن الأمية وضعف مستوى التعليم في المجتمع تعد بحق إحدى معوقات التنمية وذلك للأسباب التالية:

- أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة ودورها في مقاومة التخلف.

- يعني عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني نقص طبقات المتخصصين في المجال التصنيعي، وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

- يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، فمما لا شك فيه أن الفرد الأمي يجهل المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات وهو ما يجعل الدولة توجه جزءا من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الممكن تخصيصها لاستثمارات منتجة تدفع التنمية قدما للأمام.

- انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد، والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات ونقل نسبة طول العمر، فضلا على أن سوء التغذية يؤدي إلى عدم الحصول على السعرات الكافية وما يترتب عليها من ضعف

التي استعملت كل أساليب الضغط العنيفة والتعسفية لدفع عمليات التنمية إلا أن التغيير كان بطيئا لوجود مثل هذه القوى المضادة للتغيير التي تتمسك بايديولوجيات التركيب الطبقي، أنظر سميرة كامل محمد: مرجع سابق، ص 52.

(1) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 154

صحي عام وتأثير سلبي على الإنتاج، وهذا ينتج أيضا عن النقص في الخدمات الصحية وفي وسائل المعيشة، مع عدم انتشار الوعي الصحي بين المواطنين (1).

- تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص: حيث ينجم عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية أهمها: حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم المختلفة والاستقرار فيها، وهو ما يؤدي إلى التأثير على المستوى التعليمي وما ينجم عنه من معوقات للتنمية، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض أو تعرضهم لحوادث مهنية.

- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي: يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي أحد العوامل الأساسية التي تعوق التنمية في المجتمع إذ تتعدد أوجه الإنفاق البذخي وصور التبذير، مثل الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة والطقوس التقليدية والمبالغة في استهلاك الكهرباء والمياه والطاقة والكماليات... الخ.

- سوء استغلال وقت الفراغ: حيث يستغل الوقت فيما يمكن أن يضر بالأشخاص والمجتمع ويؤثر على التنمية مثل مجالسة رفقاء السوء والذي ينجم عنه انحراف وميل للزلية، الشكوى من سوء الأحوال دون المساهمة في الإنتاج... الخ، فضلا أن جزءا كبيرا من الوقت يهدر حين المبالغة في أيام الأجازات والأعياد والمواسم والمهرجانات... الخ.

- التنوع اللغوي: وهو يعد أحد معوقات التنمية التي تجابه مشروعات التنمية وذلك بسبب افتقار الأرضية اللغوية المشتركة، فقد يتكون المجتمع من أقليات وطبقات متصارعة الأمر الذي يؤدي إلى الانقسام، مما يقف حائلا أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل، وتقسيم الأدوار، ويضاعف هذا التنوع اللغوي من صعوبة وضع سياسات قومية في مجال التنمية خاصة قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، إذ يصعب صهر الاختلافات اللغوية في بوتقة واحدة تتيح يسر التخطيط وإمكانية تنفيذ المشروعات بكفاءة ونجاح.

- معاناة الأفراد داخل المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم، وهو ما يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في التنمية وتعوق المعاناة جهودهم.

- يرى كثيرا من أبناء المجتمعات يفضلون الالتحاق بالعمل خارج الوطن الأصلي عن العمل فيها لما تفرضه الالتزامات عليه من سلوك قد يكلفه الكثير ويكون أيضا على حساب عمله (1).

- شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية: مثل التسريب والبيروقراطية والتواكل والسلبية والافتقار إلى الجدية وإرادة الإصلاح وانتشار الجريمة ومظاهر الانحراف المختلفة من رشوة واختلاس ومحسوبية... الخ.

- التقليد والميل للاستهلاك وتضائل حجم المدخرات مما يعيق تكوين رأس المال، ولا يتخلص من هذا التقليد إلا سياسة العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة (*).

- عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة وفقا لاحتياجات التنمية في المجتمع مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهنية وارتباطها بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهنا دنيا غير لائقة، فضلا عن ضعف الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة العلمية ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب مع الارتكان أحيانا إلى معايير غير سليمة في الاختيار والتوزيع كالرشوة والمحسوبية والصلات الشخصية... الخ، وهي مظاهر تنفسي في الكثير من المجتمعات النامية (2).

أيضا، ومن أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الذي يعوق سير برامج التنمية نظرا لتشابك حقوق الملكية، كما يعتبر نظام القرابة معوقا إذا اتخذ شكل التزام ذو أهمية كبيرة في المجتمع، كما يلعب نظام القيم دورا هاما في إعاقة التنمية حين يسود في بعض المجتمعات أن أي تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان، كذلك نجد المنزلة الاجتماعية تفرض على الفرد دورا اجتماعيا معينا وتحتّم عليه الابتعاد عن أداء أدوار أخرى تضعف من منزلته الاجتماعية (3).

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 172

(2) *تمكنت اليابان من التغلب على أثر العزلة خلال المراحل الأولى من خطط التنمية فيها بانتهاج سياسة تقوم على

العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة، أنظر أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 171

(2) محمد شفيق، السكان والتنمية...، مرجع سابق، ص 30

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 170-171

3-2-2- المعوقات الاقتصادية والسياسية: والمعوقات هنا متعددة نظرا لأهمية الدور

الاقتصادي في العملية التنموية، وكذلك نتيجة الدور الحاسم الذي يلعبه العامل السياسي في المجال الاقتصادي، ونجد منها ما يلي:

أ) انتشار البطالة في المجتمع: تعد البطالة أحد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئاً إلى الناتج الكلي، وتعاني البلاد النامية أنواعاً عديدة من البطالة منها:

- البطالة المقنعة: إن العمال في البطالة المقنعة يكونون من الكثرة بحيث يمكن سحب بعضهم دون الإضرار بحجم الناتج الكلي، حيث تكون مشاركتهم ظاهرية، وأحسن مثال لهذا النوع من البطالة ما هو قائم في الحكومة والقطاع العام، كما تصف البطالة المقنعة حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية.

- البطالة الموسمية: يقصد بها عدم انتظام العمل في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي، ويرجع ذلك إلى غلبة الطبيعة على المجتمعات النامية، والعمل الزراعي هو بطبيعته موسمي نتيجة تدخل ظروف الطبيعة ويؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن، فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات، إلا أنه يمكن التخلص من حدتها بإدخال التحسينات الفنية على الزراعة بحيث يمكن الاستفادة من الأرض أطول مدة ممكنة خلال السنة.

- البطالة الدورية: تنتشر في البلاد الرأسمالية التي يتعرض اقتصادها القومي لأزمات ناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من البطالة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومن ثم تفشي البطالة بين العمال، وهي تحدث على فترات دورية هي فترات الدورة الاقتصادية، والمعروف أن البلاد النامية ترتبط بعجلة الاقتصاد الأجنبي نتيجة التبعية، لذلك فالإقتصاد النامي يتبع الإقتصاد المسيطر في دورات التضخم والانكماش التي تطرأ عليه.

- البطالة السافرة: يقصد بها وجود أعداد من الأشخاص في سن العمل ولا يوجد فرص للتشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية، وهي مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي ومؤشراً لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، وكما تعني أيضاً فائض العمالة داخل البناء الاقتصادي للمجتمع.

- البطالة التكنولوجية: ترجع إلى استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث مما يؤدي إلى تسريح عدد من الأيدي العاملة بسبب أن الهوة سحيقة بين الفن الإنتاجي التقليدي والفن

الإنتاجي الحديث، كذلك فالقدرة على استيعاب وفهم وسائل الإنتاج الحديثة تعتبر قدرة محدودة نتيجة ضعف المستويات الثقافية خاصة التعليم الفني (1).

(ب) ضعف البنيان الصناعي: تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع، باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية وذلك بخلاف كل من النشاط الزراعي والخدمي، وتعاني الدول النامية من ضعف البنيان الصناعي الذي يعكسه نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان، أضف إلى ذلك أن معظم المشتغلين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج وصناعة الأغذية... الخ، عكس المشتغلين منهم في هذا المجال في الدول المتقدمة الذين ترتفع نسبة من يعملون منهم في الصناعات الثقيلة. هذا ويعاني النشاط الزراعي في الدول النامية بوجه عام من بطالة مقنعة، حيث يستأثر هذا القطاع بالشرط الأعظم من السكان على خلاف الدول المتقدمة (مع العلم بالعلاقة الوطيدة بين الزراعة والصناعة)، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنها تزداد في الدول المتقدمة عن النامية فضلا عن أنهم يسهمون في الأولى (الدول المتقدمة) في زيادة الإنتاج القومي حيث يعملون في مجالات منتجة مثل التجارة والبنوك والسياحة والخدمات الصحية... الخ بينما يعتبرون غير منتجين في الدول النامية حيث يشتغلون غالبا في مهن هامشية مثل "الحراسة، عمليات السمسة، السعاة... الخ".

(ج) ضعف البنيان الزراعي (*): يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عوامل أهمها:

- عدم التوسع في استخدام الميكنة الزراعية وإتباع الأساليب البدائية وعدم استخدام منجزات التقدم العلمي ونتائج الأبحاث التطبيقية مع ضعف خبرة العمال الزراعيين.
- البطالة المقنعة وارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية.

(1) محمد علاء الدين عبد القادر، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003، ص ص 4-5 وسميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 101-103

(*) يقصد بالبنيان الزراعي كل ما يتعلق بهذا المجال من حيث (حجم الإنتاجية الزراعية، عدد العاملين الزراعيين، حجم البطالة المقنعة، الملكية الزراعية، الميكنة الزراعية، خصوبة الأرض، الشكل القانوني للملكية والإيجار وطرق الاستغلال، أساليب الزراعة والري... الخ).

- سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول النامية الذي ينجم عنه تكوين طبقتين من الأغنياء والفقراء، وهو ما يؤدي إلى نقص الادخار وضعف معدل تكوين رأس المال نتيجة نمط الإنفاق الاستهلاكي العالي للأغنياء وضعف الادخار لدى الفقراء.
- تدهور خصوبة الأرض وعدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة ورداءة نوعية البذور المستخدمة وعدم استخدام الأسمدة الكيماوية بكميات كافية مع تخلف وبدائية طرق ووسائل الري والصرف.
- ضآلة رأس المال الزراعي.
- الاهتمام بزراعة محاصيل معينة للتصدير بقصد الحصول على العملات الصعبة على حساب محاصيل أخرى.
- سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أولية واحدة أو على عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية، فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج في عدد من الدول النامية.
- (د) ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة، إذ أن المشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية ليست هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد ومن العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة.
- عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لموارد الطبيعة.
- عدم استخدام العناصر الفنية الخبيرة في هذه المجالات.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية.
- عدم توافر عناصر أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد.
- ضيق السوق المحلي وسوء استغلال إدارة الوحدات الإنتاجية.
- (هـ) نقص رؤوس الأموال: وهي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية، ولهذه المشكلة أسباب متعددة تؤدي إلى آثار سلبية مختلفة وأهم هذه الأسباب هي:
- نقص الادخار: حيث يؤدي نقص الادخار إلى نقص رؤوس الأموال إذ تتباين إمكانيات الدول المتقدمة والنامية في هذه الخاصية، فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدخل

القومي في الدول المتقدمة اقتصاديا من 15- 20 % فإنها لا تتعدى نسبة 5 % في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ضعف الدخل القومي بانخفاض القوة الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخل فضلا عن ضعف القوة الشرائية وضعف الحافز على الاستثمار.

- الاكتناز: ويعني تجنيب جزء من الثروات خاصة لدى الأغنياء في الدول النامية في شكل ذهب أو احتجاز بعض النقود ومنعها من التداول، ويمثل الاكتناز 10 % من الدخل القومي في بعض البلدان النامية وهي نسبة عالية لها آثارها السلبية على التنمية.

- الادخار السلبي: مثل القروض الممنوحة من البنوك للأفراد لأغراض استهلاكية (كعمليات البيع بالتقسيط).

- الاستثمار غير المنتج حيث يستثمر أصحاب رؤوس الأموال في البلدان النامية أموالهم في مجالات غير إنتاجية لا تحقق زيادة في الإنتاج الصناعي أو الزراعي ولكنهم يوجهونها نحو عمليات المضاربة والمباني وتخزين السلع.

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج: حيث يفضل عدد من الأغنياء إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية بدلا من استثمارها داخل مجتمعاتهم النامية.

- نقص منشآت الادخار: مثل البنوك التجارية، بنوك الادخار... الخ مع عدم كفاية المتوفر منها للقيام بواجباتها على الوجه الأكمل.

- محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي.

- تضخم النفقات الإدارية في الدولة: حيث تتفق نسبة عالية من مجموع إيرادات ميزانية الدولة في نفقات غير رشيدة (سيارات فاخرة للمسؤولين - حفلات - دعاية... الخ).

- انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة: حيث يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية لضآلة الناتج القومي فيها بوجه عام، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون الأغلبية من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي متدني، وهذا التفاوت الصارخ في توزيع الدخل القومي يكون عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1).

و) سوء استخدام المناطق الحرة، وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق استفادة حقيقية برؤوس الأموال الأجنبية مع تراخي الإشراف المفترض عليها مما يؤدي إلى تحويلها إلى مراكز تهريب للسلع المستوردة إلى داخل المجتمعات دون الوفاء

بالتزاماتها الجمركية وهو ما يضر بالسلع الوطنية التي سددت الرسوم الجمركية على إنتاجها ومن ثم تصبح في موقف تنافسي غير متكافئ مع هذه السلع المهربة، وبهذا تؤدي المناطق الحرة إلى زيادة معدل الإنفاق للسلع الاستهلاكية بدلا من أن تكون مجالا لتحقيق التصنيع والإنتاج الاستثماري الذي أنشأت أساسا لتحقيقه⁽¹⁾.

(ح) معوقات اقتصادية أخرى: وهي متعددة نشير لأهمها:

- العوامل المادية والفنية التي ترتبط بظروف المجتمع ذاته البيئية والطبيعية، كما ترتبط أيضا بالخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية، فالظروف المناخية البيئية قد تكون عاملا من العوامل المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد اعتمادا مباشرا على الطبيعة، إذ تؤثر الظروف المناخية على الإنتاج الفلاحي وفي تشكيل نظام الملكية.

- نقص الموارد: إن نقص الموارد يعتبر عائقا هاما من معوقات التنمية وتتمثل الموارد

في:

- الموارد البشرية: ضحالة الموارد البشرية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض متوسط عمر الإنسان، بالإضافة إلى حركة السكان من البلاد النامية إلى الدول الصناعية التي تشمل أعدادا كبيرة من العمال المهاجرين من مهنيين وفنيين وإداريين (نزيف العقول)^(*)، فهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية والخارجية.

- الموارد المادية: ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة والتي يمكن

استيرادها...

(1) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 70-76

(*) يلاحظ أن هجرة الخبرات الفنية الوطنية هي ظاهرة عامة في سائر الدول النامية تلك التي تسمى في الدراسات التنموية بـ"هجرة العقول اللينة" فلها ضرورتها وخطورتها في عملية التنمية وتقوم بوظائف هامة تماما كما تعمل وتتوظف التكنولوجيا الصلبة في الإسراع بعملية التنمية، ولا شك أن هجرة هذه الأدمغة تساهم في عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تهاجر تلك العقول بدعوى الضغوط السياسية والاقتصادية، وقد كانت الهجرة متفشية في أوساط العلماء والباحثين، حيث يعترض البحث العلمي كثير من المعوقات المالية وغيرها. إلا أنه لم تعد الهجرة مقصورة على العلماء بل امتدت لتشمل الطبقات المنتجة التي تجد العوامل المريحة المتوفرة في الدول الغربية وهو ما تفتقده في بلدها الأم... للمزيد من الإطلاع أنظر حمد بن أحمد آل ثان: "دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح

- الموارد التنظيمية: ويقصد بها توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل المجتمع.

- الموارد التكنولوجية: وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لإحداث تغيير في قيم المادة أو السلوك من حالة حاضرة إلى حالة مستقبلية، وكذا حجم الموارد ونوعيتها بشرية أم غير بشرية، بحيث يحدد ما إذا كانت الموارد عائقا أم لا ومدى ما تمثله من عبء على مشروعات التنمية (1).

غير أن الأساليب الفنية الجديدة قد تكون عملية شاقة لعدم وجود الأداة الإدارية الصالحة أو نقص في الأداة التعليمية والخبرة الفنية بتلك الأساليب، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الإطار الاجتماعي لها، إذ لا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادي ما لم يكن الإطار الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار (**)، فكثيرا ما لا تتلاءم التكنولوجيا المستوردة مع طبيعة الدول النامية وظروفها لتقف الإيديولوجيات كعقبة إزاء تكنولوجيا مضادة لواقع المجتمع المتخلف. فليس كل ما هو متقدم فنيا وتكنولوجيا يمكن استيراده بل يجب ترشيد الاستيراد عن طريق انتقاء أفضل تكنولوجيا ممكنة تتناسب مع ظروف المجتمع وتتكيف مع ما يصلح له طبقا لظروف البيئة ومقومات الثقافة (2).

ومما لا شك فيه أن ندرة رأس المال تضاعف من حدة المشكلة وتقف عقبة في سبيل استيعاب تلك الأساليب الفنية الجديدة.

- الآثار الاقتصادية لانتشار الجريمة في المجتمع والناجمة عن فقد عدد كبير من المجني عليهم وهم في سن الإنتاج والقدرة على العمل، فضلا عن النفقات الضخمة التي تستنفذ في مواجهة الجريمة، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض الدول النامية (خاصة الجزائر) مشكلة الإرهاب وأعمال العنف في شكل اعتداءات على بعض المواطنين أو تعديلات وأعمال تخريب موجهة إلى بعض المنشآت، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الجرائم تهدد الاستقرار الاقتصادي وتؤثر على معدلات الإنتاج وعجلة التنمية.

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 157-158

(**) فالمستأجر الزراعي مثلا لا يهتم كثيرا بإدخال التحسينات الفنية الجديدة في الأرض الزراعية ما لم يضمن له الإطار القانوني الاستقرار في الأرض ويحميه من تعسف المالك، أنظر أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 180

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع...الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 180-181

- اتجاه السياسات الانفتاحية بما لا يخدم الاقتصاد ليتحقق انفتاح تجاري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل يحمل للمجتمع السلع الاستهلاكية الكمالية بدلا من تحقيق الانفتاح الإنتاجي في المجال الصناعي والزراعي والفني وفتح المجال للانفتاح للمنتجات الوطنية صوب الخارج.

- تمييز المشروعات الأجنبية عن الوطنية، والتفرقة بين القطاعين الأجنبي والوطني بتقرير مزايا للقطاع الأول لا يتمتع بها القطاع الثاني وهو ما يضر بمركز الأخير ويهدده.

- زيادة معدل التضخم وشيوع المضاربة وانتشار السوق السوداء وعدم السيطرة على الأسعار وزيادة نمط الإنفاق الاستهلاكي مع ضعف القدرة التصديرية وزيادة الواردات، هذا فضلا عن تغيير القيم السائدة في المجتمع وتبوء القيمة المادية مكانة أساسية مرتفعة في سلم القيم السائدة⁽¹⁾.

أما من الناحية السياسية، فتتجلى أهم المعوقات فيما يلي:

- التبعية السياسية: حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موالي لها، من خلال تدعيم النظم الحاكمة الموالية، وهي في ذات الوقت لا تتورع عن التخطيط لإحداث عدم استقرار سياسي يحقق أهدافها ويقوض التنمية فيها، هذا والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للنامية تكون غالبا بهدف السيطرة والتحكم وضمان التبعية الدائمة لها، أضف إلى ذلك أن كثيرا من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمطالب معينة كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات في أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة... الخ. كذلك من أهم المعوقات السياسية ما يلي:

- يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة إلى الأثر السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، حيث يؤدي إلى ابتلاع كل اقتصادياته واستنزاف خيراته وثرواته.

- يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية أحد عوامل إعاقة التنمية.

وعموما تتميز معظم مجتمعات العالم الثالث بخصائص تعيق التنمية فيها وتتمثل أهم هذه الخصائص من الناحية السياسية فيما يلي:

- تفتقر كثير من المجتمعات النامية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع عدم المشاركة السياسية من قبل أفرادها في إدارة مقاليد البلاد.

- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية.

- تمركز القوة السياسية في المجتمعات في أيدي جماعات بعينها، ومن ثم لا تتوزع السلطة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية، فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة (عسكرية في معظم الأحيان).

- ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات، وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع وهو ما يتيح بلا شك الفرصة لتفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس.

- تؤدي الظروف اللاديمقراطية وضعف بل وانعدام المشاركة السياسية إلى أن تتميز النظم السياسية للدول النامية بانخفاض الشرعية السياسية، فأبناؤها لا يشاركون في اتخاذ القرار السياسي، وتتفرد جماعة الصفوة بالحكم دون أي قدر من المنافسة من قبل جماعات اجتماعية أخرى، فهي نظم مفروضة وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

- تتميز تلك الدول النامية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية سياسياً ونتيجة لسيادة النظم الديكتاتورية في تلك الدول، وهو ما يعوق التنمية بشكل مباشر فيها ويؤثر على معدلاتها⁽¹⁾.

على الرغم من التحديات الحاسمة التي تهدد التنمية في العالم العربي - الجزائر جزء منه - إلا أن التحديات السياسية تمثل تحديات حاسمة سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فالتحديات السياسية هي التي تضع الإطار الذي تتحرك فيه مختلف عمليات التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-2-3- المعوقات الإدارية والتخطيطية: تعتبر عملية التخطيط عملية فنية وواعية

في نفس الوقت، ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة من الوعي لأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتتميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات... نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص ص 88-89

في المجتمع. ويعتبر نقص الوعي في التخطيط (*) معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية إذا لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع، وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها (1)، ويبدو التخطيط معوقا للتنمية فيما يلي:

- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه.
- عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف.
- عدم التحكم في الموقف المخطط له.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة.
- عدم توفر الأجهزة المسؤولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومي أو حتى الإقليمي.
- عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية: فمن الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا، وعدم الوصول إلى ذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية.
- عدم تحديد الحد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات في التخطيط للتنمية، ويعتبر هذا الأمر بمكانة في الأهمية ومعوقا لعمليات التنمية، إذ لا بد من تجنب الآثار الضارة لتعدد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها (2).

إن التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتمويل الموارد البشرية والمالية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية ومتابعة تنفيذها (3). حيث أن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة، في حين تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أن هناك قصورا أو

(*) إن ما تعانيه الدول النامية عموما أكثر من فقدان وسائل التخطيط هو ما يسمى بالوعي التخطيطي نفسه، أي الشعور بضرورة التخطيط، ونحن نلاحظ أنه عندنا في الجزائر كثيرا من المؤسسات المشحونة بالموظفين الذين لا يقدمون أعمالا تذكر، ولا تجد فيها وثائق عن نشأتها وإنتاجها، والأمر يتكرر مع مختلف القطاعات الأخرى.

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 183

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، ص 158-159، ولمزيد من الإطلاع، أنظر نفس

المرجع، ص 395-440

(3) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 158

تخلفا في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة قوميا، وتتمثل مظاهر المشكلة الإدارية في المجتمع فيما يلي:

- تخلف الأجهزة الإدارية، ويتمثل ذلك في التعقد في الإجراءات وإغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض مع عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة وانتشار اللامبالاة، بالإضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان وأيضا سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية.

- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

- العجز في الكفايات الإدارية المؤهلة و القادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

- عدم تطوير المشروعات بحيث قد تكون عقبة في سبيل التغيير (1).

- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية وعدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص، مع تدخل اعتبارات أخرى لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة العملية والمؤهلات العلمية، وإنما تركز على المعرفة والوساطة والقرباة... الخ.

- عدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في العمل في كثير من المجتمعات النامية، واستمرارها في إتباع أساليب الإدارة القديمة.

- ضعف الأداة الحكومية وسوء إدارتها للوحدات الحكومية والوحدات الأخرى المختلفة.

- الاختصاصات الكبيرة لاختصاصات مجالس الإدارة والمديرين في المنشآت

الصناعية في معظم الدول النامية بمقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

- تدخل المنظمين بإدارة المنشآت في الدول النامية في تفاصيل العمل الدقيقة حتى

وإن لم يكن لديهم خبرة أو دراية مناسبة لهذا العمل.

- البطء الشديد في الإجراءات الإدارية، والتكرار والازدواج والتراخي في الأوامر،

والتهرب من تحمل المسؤولية، مع تفشي الروتين والبيروقراطية. بالإضافة إلى تراخي الجهات الإدارية حتى في مجالات عملها التقليدية مثل (عدم الحفاظ على مستويات الأسعار - الإهمال في جباية الضرائب...).

- عدم واقعية الأهداف: حيث ترفع الشعارات الرنانة مثل الرفاهية الاجتماعية والتقدم

الاقتصادي... الخ مما يوقع المسؤولين في مأزق كبير عند فشلهم في تحقيقها، وقد يضطروهم

ذلك إلى إقامة مشروعات خيالية لا تحتاجها بلادهم مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول.

- تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصاتهم ومهاراتهم⁽¹⁾.

2-3-4- بعض المعوقات الأخرى: من أهمها نذكر ما يلي:

- بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية: بحيث إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة مع هذه الفئات التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيرات الجديدة في أقرب نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغيرات الجديدة بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض المصالح الخاصة نفوذ في المجتمع⁽²⁾.

- القيادات: من أهم صفات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارة الهمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة، وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرا سهلا، كما أن اختيارها أمر شاق أيضا وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية. وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحيانا فتقل معنوياتها وآمالها وتتقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات متحفظة بل وأحيانا ناقمة، أو قد تكون غير مناسبة لهذا النوع من المناصب فتكون بالتالي معوقا للتنمية في وجود مثل هذا النوع من القيادات في المجتمع، كما أنه أحيانا ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية أو ترفضها⁽³⁾.

إن خلق القادة الإداريين بوصفهم الدعامة البشرية التي تستند إليها عملية التنمية في تحقيق أهدافها مهمة صعبة، إذ لا بد من تدريب هؤلاء في معاهد متخصصة فضلا عن تدريبهم في محيط العمل نفسه، أو إيفاد المبعوثين إلى الخارج لاكتساب المهارات الإدارية والكفاية التنظيمية في المؤسسات الأجنبية⁽⁴⁾.

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات... نموذج المشاركة...، ص ص 84-85

(2) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 156

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات... نموذج المشاركة...، مرجع سابق، ص 157

(4) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 181

وقد كشفت دراسات عديدة عن الوعي التنموي ومن ثم إرادة التنمية، التي قد ترجع إما لعدم توافرها عند القادة أو أنها تتوافر لدى البعض ويعجز عن نقلها إلى الجماهير، أو تفتقد إلى الوعي العلمي بقضية التخلف ومن ثم لا تستطيع أن تدرك أو تفهم أو تخطط لمشروعات التنمية.

- تجاهل المشاركة الشعبية (*): يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط جميع جوانب حياته، وإتاحة الفرصة له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور الوسائل لتحقيق هذه الأهداف⁽¹⁾، فمن الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسابهم أهمية دور المشاركة الشعبية، وقد يتجاهلون سواها في مرحلة التخطيط أو التنفيذ ولذلك تعتبر من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، فدور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع فسيلقى المقاومة. بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر العملية التنموية. فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة وينطلق ذلك من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة، وأن الخطة التنموية تستلزم جهوداً وتوضيحات يقع العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعاً⁽²⁾.

ومن خلال المشاركة الشعبية يزيد الوعي الاجتماعي لدى المواطنين ويتعلمون كيف يمكنهم حل مشاكلهم، وتوفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي. بل قد تستطيع المشاركة الشعبية إنجاز ما قد تعجز عنه المؤسسات الحكومية في بعض المستويات نظراً للمرونة التي تتميز بها الهيئات الأهلية والتي تتيح

(*) التنمية كعملية يشارك فيها المواطنون لم تكن وليدة اليوم، فمنذ فجر التاريخ وأفراد المجتمع يتعاونون على درأ الأخطار المحيطة بهم وحل المشاكل التي تواجههم، فكانوا يتعاونون على قهر الطبيعة وتسخيرها لصالح مجتمعهم وإشباع حاجاتهم إلا أن جهدهم كان غير منظم، وغير مدعم بمساعدات مادية أو فنية لعدم وجود أجهزة مسئولة يمكنها أن تساعدهم على التحول والتطور على أسس علمية، أنظر عبد الهادي الجوهري ص ص 50-51 وللمزيد من الإطلاع على المشاركة الاجتماعية كاستراتيجية في التنمية الاجتماعية، أنظر سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 129-150.

(1) سامية محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 24

(2) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 160-161

فرصة الاستجابة بسهولة وسرعة لرغبات الجماهير وتفتح في بعض الأحيان بعض الميادين الجديدة للخدمات والأنشطة لم تكن متوفرة من قبل، وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه نظر الحكومة إلى هذه الميادين الجديدة. كما يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف مناطق الضعف والخلل في المجتمع، بل وتمنع أحيانا وقوع أخطاء المسؤولين التنفيذيين، إذ أنها تعتبر في هذه الحالة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف (1).

مما سبق فالتنمية تتطلب المزيد من ديموقراطية المشاركة للمواطنين في تحمل أعبائها والعدالة في جني ثمارها، فالمشاركة الإيجابية هي الوسيلة القادرة على التحريك الفعال لطاقات المجتمع لكي يتحقق من خلالها التفاعل الموجب للطاقات البشرية والمعنوية (2).

- يعتبر عدم إجراء البحوث قبل البدء في عمليات التخطيط وعدم تقدير الجهود العلمية للباحثين ورعايتهم وتوجيههم والاستفادة منها معوقا أيضا لبرامج التنمية، فكثير من المشروعات التي تنفذ دون إجراء دراسات سابقة تتعرض للفشل (3).

- وأخيرا عدم التكامل في التنمية (*)، تعني ارتباط تخطيط برنامج معين ببقية البرامج الأخرى، والتكامل يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة أي التنسيق بين الأهداف العامة والنوعية لبرنامج كل قطاع مع القطاعات الأخرى (4). لذا فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف، كما يعني التكامل في التنمية وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف الأسلوب المتكامل في التنمية إلى التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك الجهود في بوتقة واحدة وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع.

خلاصة:

(1) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 136-137

(2) محمد الجوهري، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف، العدد 2، 1987، ص 405

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 183

(*) إن مدخلات أي برنامج هي مخرجات عمليات إنتاجية سابقة لبرامج أخرى، ومخرجات نفس البرنامج تكون مدخلات في عمليات لاحقة.

(4) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 197

لقد أتى هذا الفصل على توضيح المعوقات الداخلية والخارجية للتنمية الاجتماعية، فكانت المعوقات الخارجية متمثلة في العولمة وموقف التنمية منها والاستعمار وما أحقه من تشوه بنيوي أثر على مسيرة التنمية في البلاد المتخلفة، وكذلك المديونية وما يتبعها من تبعية وتخلف اللذين هما معوقان أساسيان للتنمية في الدول المتخلفة، وبالإضافة إلى ذلك تناول هذا الفصل المعوقات الداخلية التي لا تقل خطورة عن المعوقات الخارجية، بل تلعب أحيانا الدور الحاسم في إعاقة الجهود التنموية، وهي متعددة منها المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتخطيطية والإدارية... الخ، وليس هذا التقسيم سوى محاولة للتمكن من عرض القضية بشكل يسهل فهمها وتناولها، فالواقع أن هذه المعوقات متصلة فيما بينها تحدها طبيعة ومستوى العلاقة بين التأثيرات والهيمنة الخارجية والقوى الداخلية وتشكل ظاهرة التخلف التي هي التحدي الحقيقي لكل جهود وبرامج التنمية الاجتماعية⁽¹⁾.

هذه المعوقات تتجلى وتؤثر على كافة مستويات التنمية، سواء على المستوى القومي أو المحلي، هذا الأخير الذي تتمحور حوله إشكالية الدراسة، وفي المقابل فإن التنمية أو التخلف (معوقات التنمية) في المجتمعات المحلية ترتبط بالتنمية وما يعيقها على المستوى القومي، لذلك فالفصل الموالي سيتطرق إلى مسار التنمية في الجزائر بغية معرفة أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل التنمية أو إعاقتها والتي بدورها أثرت على واقع التنمية في المجتمعات المحلية.

(1) نخبة من أساتذة الجامعات، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مراجعة وتحرير عبد الهادي الجوهري، الإسكندرية: